

7 في العمق

التصنيع الدفاعي.. رهان سعودي بأبعاد جيواستراتيجية

توطين الصناعة العسكرية يعكس الرغبة في التغلب على التحديات الأمنية والاقتصادية والحقوقية



صناعة عسكرية تحمل رسائل سياسية إقليمية ودولية

إيدج لتزويدها السعودية بحاجتها من العربات المدرعة. وتعد أول اتفاقية بين شركات سعودية ونظيراتها الإماراتية في قطاع الصناعات العسكرية. ويقول وليد أبوخالد الرئيس التنفيذي لشركة سامي إن الشركة تستهدف تحقيق إيرادات سنوية بـ5 مليارات دولار بحلول 2030، وذلك في إطار مسعى لتصنيع المزيد من العتاد العسكري داخل البلاد.

أحمد العوهلي
تجه إلى زيادة الإنفاق
وخاصة على الأبحاث
والعسكرية والتطوير

ويعمل السعوديون على نقل التكنولوجيا لهذه الصناعة. فقد استحوذت الشركة السعودية للصناعات العسكرية في ديسمبر الماضي، على شركة الإلكترونيات المتقدمة، وبذلك تصبح شركة سعودية 100 في المئة. وهي أكبر صفقة من نوعها على مستوى القطاع الخاص في مجال الصناعات العسكرية في البلاد. وكانت الهيئة العامة للصناعات العسكرية السعودية قد دشنت في أبريل العام الماضي، أعمال مشروع لتطوير وتصنيع وصيانة منظومات الطائرات المسيرة بالتعاون مع شركة إنترا للتقنيات الدفاعية السعودية.

الأكثر تقدماً التي تبقى معتمدة على واشنطن في ميدان التكنولوجيا والمعرفة العسكرية، بيد أنها تحاول الاستفادة من الشراكات الاستراتيجية مع أكبر شركات الصناعة العسكرية على صفتي الأطلسي من أجل التعلم من الأفضل.

وعمل البلد الخليجي، الذي كان لسنوات يعتمد بشكل كبير على واردات الأسلحة من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا، وهو ثالث أكبر منفق في العالم على قطاع الدفاع، من أجل تطوير صناعة الدفاع المحلية عبر خطة تستهدف توجيه نصف إنفاقها العسكري إلى مصادر محلية. وهو يبدي إصراراً كبيراً على تجاوز كافة العقبات مهما كان صعوبتها.

وكشف محافظ الهيئة العامة للصناعات العسكرية بالسعودية (سامي)، أحمد العوهلي السبت الماضي، خلال معرض النسخة الحالية لمعرض أيدكس أن بلاده ستستثمر أكثر من 20 مليار دولار في صناعاتها العسكرية خلال العقد القادم تشمل البحث والتطوير، مع زيادة الإنفاق على الأبحاث العسكرية والتطوير من 0.2 في المئة إلى حوالي أربعة في المئة من الإنفاق على التسليح بحلول 2030.

وفي خطوة تأتي عكس إرادة إدارة الرئيس جو بايدن، وقعت الشركة السعودية للصناعات العسكرية الذي أسسها صندوق الثروة السيادي في

كانت نتاجاً لإدراك القيادة السعودية بوجود البلد في بيئة عدائية تستوجب التسليح لدرء كل مخاطر التطورات الإقليمية في المنطقة، كانتشار الجماعات الإرهابية أو خطر إيران المترتبة بالمنطقة والمغلطة منذ سنوات في سياسات بعض الدول العربية مثل سوريا والعراق واليمن.

وتثير المخططات الإيرانية التوسعية في الشرق الأوسط مخاوف السعودية التي تطالب بفتح جراح طهران، خاصة في ما يتعلق بملفها النووي وصواريخها الباليستية، لذلك تسعى الرياض من وراء برامجه العسكرية المحلية إلى حماية أراضيها والتحصين لهجمات الحوثيين المتزايدة.

وليس ذلك فحسب، بل إن الخطة لها هدف مزدوج، إذ أنها ستدعم مسار توظيف صناعة الدفاع لفائدة الآلاف من السعوديين، ممّا يحفز الرياض على مواصلة دعم شركات التصنيع العسكري والشركات المحلية الأخرى، لضمان قدرتها على النمو ولتوفير المزيد من فرص العمل.

إصرار على تجاوز العقبات

رغم أن السعودية ليست قريبة من الاكتفاء الذاتي شأنها شأن حلفاء الولايات المتحدة من الدول

سعت السعودية إلى إقامة قاعدة صناعية دفاعية محلية منذ عقود، لكن خلال السنوات الخمس الأخيرة باتت هذه الجهود أكثر جدية بسبب السياق الجيواستراتيجي المتغير والتحول المحلي. وفرضت الحالة الأمنية المضطربة التي يمر بها الشرق الأوسط وتمدد بعض الأطراف المعادية الراغبة في توسيع النفوذ، الحاجة إلى دور أكثر فاعلية من هذا الباب، كما أن الإنتاج المحلي يدعم الاقتصاد ويخفف على الرياض ضغوط المنظمات الحقوقية.

أبوظبي/الرياض - يشكل الحفاظ على

الأمن القومي بالنسبة إلى السعودية في ظل وضع إقليمي معقد بشكل كبير، تلعب فيه إيران أدواراً استثنائية في الشرق الأوسط، من أهم الأولويات للبلد الخليجي، الذي يدرك جيداً أن الرهان على إرساء قاعدة صناعية دفاعية صلبة سيحقق له أهدافاً متنوعة ذات أبعاد استراتيجية.

وبالنسبة إلى بلد مثل السعودية، ذي النقص المهم في المنطقة، فإن الصناعة العسكرية تعتبر خياراً مزدوجاً، لأنها لا تحتاج إلى تنوع التسليح تماماً، بل تصنع أسلحة مشابهة لتلك الغربية، فضلاً عن أنها تفتح المجال لمشروع مشترك مع مصنعين شرقيين وغربيين على السواء.

وهذا الأمر ظهر بوضوح خلال المعرض الدفاعي "أيدكس 2021" المقام في العاصمة الإماراتية أبوظبي، حيث أعلنت شركات سعودية عن عقد صفقات جديدة لتوطين الصناعة العسكرية، مع الكشف عن حجم التمويلات، التي خصصتها الحكومة للمجلد ضمن "رؤية 2030".

أهداف استراتيجية

يرى مراقبون سياسيون أن أي إنتاج محلي للأسلحة والذخائر الضرورية لأي حروب مستقبلية من شأنه أن يخفف على السعوديين ضغوط المنظمات الحقوقية، التي يتم تسليطها عليها لتحقيق مكاسب لجهات تتخفى وراءها تحت زريعة الدفاع عن حقوق الإنسان.

والخطوات التي تقوم بها السعودية اليوم ليست وليدة اللحظة، ففي عام 1953، افتتح الملك الراحل سعود بن عبدالعزيز أول مصنع للذخيرة بمدينة الخرج بالقرب من العاصمة الرياض شيدته شركة فرنسية. وقال حينئذ في إن "إنشاء هذا المصنع ليس سوى الخطوة الأولى. وسيتم اتخاذ المزيد من الخطوات لرفع مستوى جيشنا وتجنب ضرورة استيراد الأسلحة".

في أعقاب ذلك تم افتتاح العديد من المنشآت والمصانع، التي تضمنت إنتاج الأسلحة والقنابل والذخيرة لتصل إلى مرحلة أخرى يقوم الملك سلمان بن عبدالعزيز، ضمن استراتيجية قصيرة المدى في البداية تمتد لعشر سنوات على



السودان يبحث عن ظهير إقليمي دائم لقطع الطريق أمام تسلل داعش

وهذا ما يثير قلق السلطات السودانية ويجعلها متحفزة ضد أي تهديد محتمل. لكن منذ 2016، لم يتم رصد أي عمليات إرهابية في شمال دارفور، الذي تنشط به عدة جماعات مسلحة، على غرار حركة العدل والمساواة، وحركة تحرير السودان بجناحيها.

كما أن وصول المئات من عناصر بوكو حرام إلى غرب تشاد في 2020، يشكل تهديداً آخر للسودان، الذي يسعى إلى تعزيز التعاون الأمني والعسكري مع ليبيا وتشاد من خلال قوات مشتركة على الحدود المفتوحة بين البلدان الثلاثة. فعلى المنظمات المتشددة، تسعى لإقامة إمارة بالساحل الأفريقي تمتد من موريتانيا إلى دارفور، مستغلة ضعف جيوش المنطقة، واستنزافها في حروب مع تنظيمات متطرفة وأخرى انفصالية.

ولذلك، تسعى الخرطوم إلى الاستفادة من تجارب دول الساحل في مكافحة التنظيمات الإرهابية، وتنسيق الجهد الأمني والمعلوماتي مع دول الساحل. ومع ذلك، تشكل الهجرة غير النظامية وأنشطة التهريب والجريمة المنظمة أيضاً هاجساً للخرطوم، بسبب الحدود الطويلة والمفتوحة، وانتشار السلاح بدارفور، الذي يقدر حجمه بمليوني قطعة سلاح، بحسب تقديرات غير رسمية.

قلق دول الجوار ومنها السودان من إمكانية انتقالهم إلى أراضيها وتشكيل بؤر تهديد استقرارها. لكن الحديث عن وصول عناصر التنظيم إلى دارفور بدأ منذ مارس 2016، أي قبل سقوط إمارة في مدينة سرت.

وراجت معلومات متضاربة حينها عن وصول المئات من عناصر داعش إلى ولاية شمال دارفور، وتحدثت حركة تحرير السودان جناح مني أركو مناوي، عن رصد أجهزتها الأمنية دخول 700 جهادي إلى مدينة مليط في ولاية شمال دارفور على ثلاث دفعات قبل الانتقال إلى منطقة ديس في الولاية نفسها. واتهمت النظام السابق بتوظيف ورقة داعش هناك لابتزاز المجتمع الدولي، ومحاربة منافئيه.

موفضا عن ذلك، انتشرت عناصر معروفة بتشدها من تنظيمات مختلفة، رغم أن نحو 90 في المئة من سكان الإقليم يتبعون الطريقة التجانية الصوفية. وعادة ما يستغل داعش المناطق الصحراوية والمضطربة أمنياً للتسرب إليها، والتغلغل بين أفرادها، والبحث عن تجنيد عناصر محلية لتثبيت أقدامه بالمنطقة.

ويمثل دارفور بيئة مثالية لانتشار التنظيمات المتطرفة، نظراً لتفشي الفقر والاضطرابات الأمنية والنزاعات القبلية،

الساحل، يجعل السودان قلقاً من إمكانية وصول التنظيم إلى دارفور، الإقليم المضطرب والحدودي مع ليبيا شمالاً، وتشاد غرباً، وكلاهما خاض معارك عنيفة ضد التنظيمات المتشددة مثل داعش وبوكو حرام.

وأشار انهيار إمارة داعش في ليبيا في ديسمبر 2016، وفرار المئات من عناصره إلى وسط الصحراء الليبية



أفريقيا البوابة الخلفية للتنظيم المهزوم في الشرق

ولم تمنع العوائق الطبيعية داعش من التمدد إلى دول غرب أفريقيا، بعد إعلان تنظيمات متشددة محلية مثل بوكو حرام الانضمام إلى التنظيم، في نيجيريا والكاميرون وبنين، ليقفز إلى وسط أفريقيا انطلاقاً من الكونغو الديمقراطية، ثم موزمبيق في جنوب القارة.

وهذا الانتشار الواسع والسريع لداعش في أفريقيا وخاصة بدول فاسو ومالي والنيجر وتشاد بصفة مراقب.

ويشير جابر، إلى وجود تشابه كبير في التحديات وتشابكها بين السودان ودول المجموعة. فالسودان جزء من الصحراء الأفريقية الكبرى، التي تنتشر بها على نطاق واسع شبكات تهريب السلع والبشر والسلاح والمخدرات، بالنظر إلى مساحة المنطقة الشاسعة وصعوبة مسالكها ومناخها، وقلة الكثافة السكانية ونقص التنمية والتمهيش وضعف التغطية الأمنية. وتمكنت التنظيمات الإرهابية على غرار داعش والقاعدة من إيجاد موطئ قدم لها في الصحراء الكبرى، بعد أن طردت من المناطق الساحلية والجبليّة في الجزائر وليبيا ثم موريتانيا، قبل أن تتركز في شمال مالي. لكن التدخل العسكري الفرنسي بمالي في 2013، بدلا من أن يقضي على التنظيمات المتشددة بعثرها على دول المنطقة، وخاصة النيجر وبوركينا فاسو.

الخرطوم - لا يقل ملف مكافحة المتطرفين أهمية بالنسبة إلى السلطات الانتقالية في السودان عن باقي الملفات المطروحة، معتبرة إياه قضية أساسية لضمان القوي، ومن هنا يربط محللون مساعي الخرطوم للانضمام إلى مجموعة الساحل بالمخاوف الأمنية والتحديات الإقليمية، وبالتالي فالدولة تبحث عن تحالفات في جوارها القريب.

إبراهيم جابر
التحديات وتشابكها
بين السودان ودول
الساحل متشابهة

ورغم بعده عن المناطق الساخنة في الساحل الأفريقي، يصر السودان على الانضمام لهذا التكتل الإقليمي، ولو حتى عضواً مراقباً، فالبلد يعد امتداداً طبيعياً لتلك المنطقة ضمن الصحراء الأفريقية الكبرى، وتسرب عناصر تنظيم داعش المتطرف إلى إقليم دارفور ليس مستبعداً، وإن تضاربت الأنباء بشأنه. وخلال انعقاد قمة مجموعة الساحل الأفريقي بالعاصمة التشادية نجامينا، يومي الاثنين والثلاثاء الماضيين، جددت الخرطوم مطالبتها بالانضمام إلى المجموعة التي تضم موريتانيا وبوركينا